المشروعات الصغيرة و المتوسطة في ليبيا
الواقع و الطموح

أ . ثريا علي حسين الورفلي
باحثة
الإدارة العامة لشؤون التعاون و الإعلام
أمانة اللجنة الشعبية العامة – طرابلس -ليبيا

1-1 مقدمة

إن معظم بل كافة اقتصاديات العالم باتت تعتمد وبشكل واسع على النمو والتطور في المشروعات الصغيرة والمتوسـطة في مجـال الخدمات والتجارة .

إن مثل هذه المشروعات كما يتبين ازدهارها ونموها على الصعيد العالمي أصبحت تمثل ميزة العقود الأخيرة ، إلا أ ا محاطة بالعديد من المخاطر ، حيث أن ما يقارب 90% منها قد تتعرض لحالة أو أخرى من هذه الأخطار ، ومعظم هذه الأخطار تتمثـل في الإدارة غـير الكفوءة التي تسبب الإخفاق والفشل في أعمال هذه المشروعات (1).

هذه المشروعات تميل إلي طابع من الخصوصية الإدارية في أعمالها ، حيث الملكية الفردية والقرار الفردي وحرية العمل والتمويـل الخاص التي تعمل مجتمعة على إبراز دورها في إطار الهياكل الاقتصادية المختلفة خلال السنوات القليلة القادمة ، ولا يقتصر دور هذه المشاريع على هذا فحسب بل تلعب دوراً أساسياً بالاقتصاد كو ا توفر الوظائف والأعمال المميزة للراغبين والباحثين عنها ، حيث استطاعت هـذه المشاريع أن توفر وظائف ذات خصوصية وابتكار تفوقت فيها بذلك على المشاريع الكبيرة والضخمة ويعود ذلك إلي القدرة المبدعـة الـتي تتبناها إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والي كثرة عددها وتنوع مجالات عملها .

2-1 هدف الورقة

دف الورقة إلى إلقاء الضوء على واقع حال المشاريع الصغيرة و المتوسطة بليبيا و عرض مجموعة الصعوبات و المشاكل التي تبطئ من نموها و نجاحها و اقتراح مجموعة من الإجراءات منها :

1- اقتراح آلية شاملة للنهوض بمثل هذه المشاريع تشتمل على مجموعة من الإجراءات منها توفير الأنظمة و القوانين (مظلة تشريعية) لمثل هذه المشاريع ، توفير الخدمات المساندة ، وغيرها من الدعائم التي ستقترحها الورقة.

2- تحفيز القطاع الخاص (الأهلي) في ليبيا لمساندة مثل هذه المشاريع واستيعاب العمالة الوطنية من الشباب.

تدريب الشباب (من قبل جهات وطنية مختصة ، منظمات حكومية أو غير حكومية أو دولية، حضانات أعمال) لإكسا م مهارات مختلفة أو لتوجيه المهارات المتوفرة لديهم في الاتجاه الصحيح و تشجيعهم على زيادة دخلهم لتنمية بيئتهم.

3-1 أهمية الدراسة

تعتبر دراسات التنمية المستدامة من أهم القضايا المتعلقة بالبلدان النامية التي دف إلى تحقيق التنميـ ـة ((الاقتصادية والاجتماعية)) بصورة أكثر واقعية ، ونتيجة لأن الاستثمار في مثل هذه المشاريع سيخلق دفعة لا يستهان ا في عجلة التنمية ويخلق فرصا إبداعية لشباب ا تمع ،لما سبق مجتمعاً تحاول هذه الورقة إبراز هذا الدور من خلال ما سيتم التركيز عليه من قضايا.

4-1 منهجية الدراسة

الإطار الفكري :

- عرض مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطـة بشكل عام ومفهومها بالبيئة الليبية والمشاكل والمعوقات التي تواجهها كما جاء بالأدبيات التي تناولتها، وعرض مؤشرات عامة عن هذه المشروعات ببعض الدول الصناعية.

الإطار العلمي :

- عرض و تحليل المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة و المتوسطة بليبيا.
- عرض مجموعة من السياسات التدريبية التي قد تُسهم في دعم الشباب.
- تحفيز القطاع الخاص بليبيا لتبني الشباب و الدفع م في مثل هذه المشاريع.
- اقتراح آلية تساعد على دعم هذه المشروعات بما يتماشى مع البيئة المحلية مع مراعاة التنافسية الداخلية و الخارجية.

1- الإطار الفكري

1-1 مقدمة تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم أدوات التنمية المستدامة والتي يهتم ا المسؤولين عند التخطيط بكافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهي من أهم الدعائم في عملية تحقيق أهداف الدول . وما يدلل على أهميتها إ ا تمثل على مستوى العالم نحو 90-95% من عدد المشروعات وتوفر ما بين (35-88%) من إجمالي الوظائف ، وتساهم ما بين 29-44% من الناتج المحلي الإجمالي(2). ومن خلال الرؤية الوطنية فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المشاريع المرغوبة ، وذلك لقدر ا على خلق فرص عمل متزايدة وقدر ا على جذب استثمارات وزيادة إنتاجية.

2-1 مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تتسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعقيد وعدم الاتساق وهناك العديد من المفاهيم التي تُستخدم حالياً من قبل مختلف الدول والهيئات العامة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، تختلف باختلاف ظروف كل دولة إلا أ ا عادة ما تشير إلى أعمال تمارس من خلال شخصية معنوية أو طبيعية . وفيما يلي بعض المفاهيم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

- يقصد بالمشروعات الصغيرة تلك المشروعات التي يكو ا شخص واحد إلى عشرة أشخاص وهي عادة ما تكون مشروعات أُسرية ذات نشاط محدود قد يكون حرفي أو خدمي أو إنتاجي أما المشروعات المتوسطة فهي تلك المشروعات التي قد يصل المساهمين فيها إلى خمسون شخص وعادة ما تكون مشروعات إنتاجية (3).
- وجــاء في مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاتحاد الأوروبي بأ ا مصنفة على النحو الآتي(4) :

مشروعات متناهية الصغـــــــر	من 1-9 عمــال .
مشروعات صغيـــــــــــــرة	من 10-49 عامل .
مشروعات متوسطـــــــــــة	من 50-250 عامل .

- في **الجماهيرية العربية الليبية** جاء مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسبما ورد في الورقة المعدة بشأن هذه المشروعات من اللجنة المشكلة بموجب قرار **أمين اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيــل** (وزير القوى العاملة والتدريب والتشغيل) رقم (321) لسنة 2002ف على النحو التالي :

هي مؤسسات أهلية (قطاع خاص) إنتاجية وخدمية ، وأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تستوعب القوى الشابة ، وتتوفر فيها المواصفات الفنية والإدارية والتقنية الملائمة لتشغيلها بكفاءة ولا يزيد عدد العاملين ا عن (50) عنصر ، ولا يزيد قيمة الإقراض لرأس المال التأسيسي عن (5) مليون دينار كحد أقصى .

3-1 تصنيف المشروعات الصغيرة : تصنف المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط على النحو التالي :

مشروعات صغيرة ومتوسطة

مشروعات | مشروعات حرفية | مشروعات

- منتجات زراعية
- منتجات صناعية
- تربية حيوانية
- أخرى

- صناعات تقليدية
- مخابز و حلويات
- مشاغل وتصميم
- ملابس
- أخرى

- خدمات
- خدمات تدريب
- خدمات صحية
- أخرى

المصدر: د.حسين الجمال ، تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة – المناخ والمعوقـــات ، مرجع سبق ذكره ،ص5.

شكل رقم (1) **تصنيف المشروعات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاط**

4-1 أهمية إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة وبالأخص في مجال التنمية ، ويمكن تحديد أهمية أقامة مثل هذه المشاريع في الآتي (5):

1-4-1 تشكل نواة للمشروعات الكبير .

1-4-2 توفر فرص عمل متنوعة وبتكاليف رأسمالية منخفضة .

1-4-3 عامل مهم لتنمية المناطق الريفية ، وتقليل الهجرة من الأرياف – إلى المدن (الحضر) ، بل قد تساهم في تحقيق الهجرة العكسية .

1-4-4 تستخدم الموارد المحلية بدرجة كبيرة .

1-4-5 تتميز بالمرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية .

1-4-6 دعم سياسات الاكتفاء الذاتي على الأقل في بعض السلع والخدمات والتقليل من الاستيراد وتحسين الصادرات والمساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي .

5-1 الصعوبات التي تواجه إقامة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

من المفيد التعرف على الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك للمساعدة في تقديم مقترحات عملية بشأن إقامة وتنمية مثل هذه المشـــروعات ، وفيما يلي أهم الصعوبات التي تواجهها مثل هذه المشاريع في مختلف الدول (6) ، (7)

1-5-1 عدم وجود مؤسسة مستقلة تعني بشئون المشروعات الصغيرة.

1-5-2 عدم توفير مناطق مهيأة خاصة لأغراض الصناعة مكتملة البنية التحتية ومجهزة بالخدمات الأساسية لإقامة المشروعات المعنية.

1-5-3 الاعتماد على العمالة الوافدة ، وعزوف العمالة الوطنية عن العمل في المشروعات خاصة الإنتاجية.

1-5-4 تقديم القروض دون وجود متابعة أثناء التنفيذ و التشغيل ودون تقديم أي مساعدات في مختلف مراحل تطور المشروع.

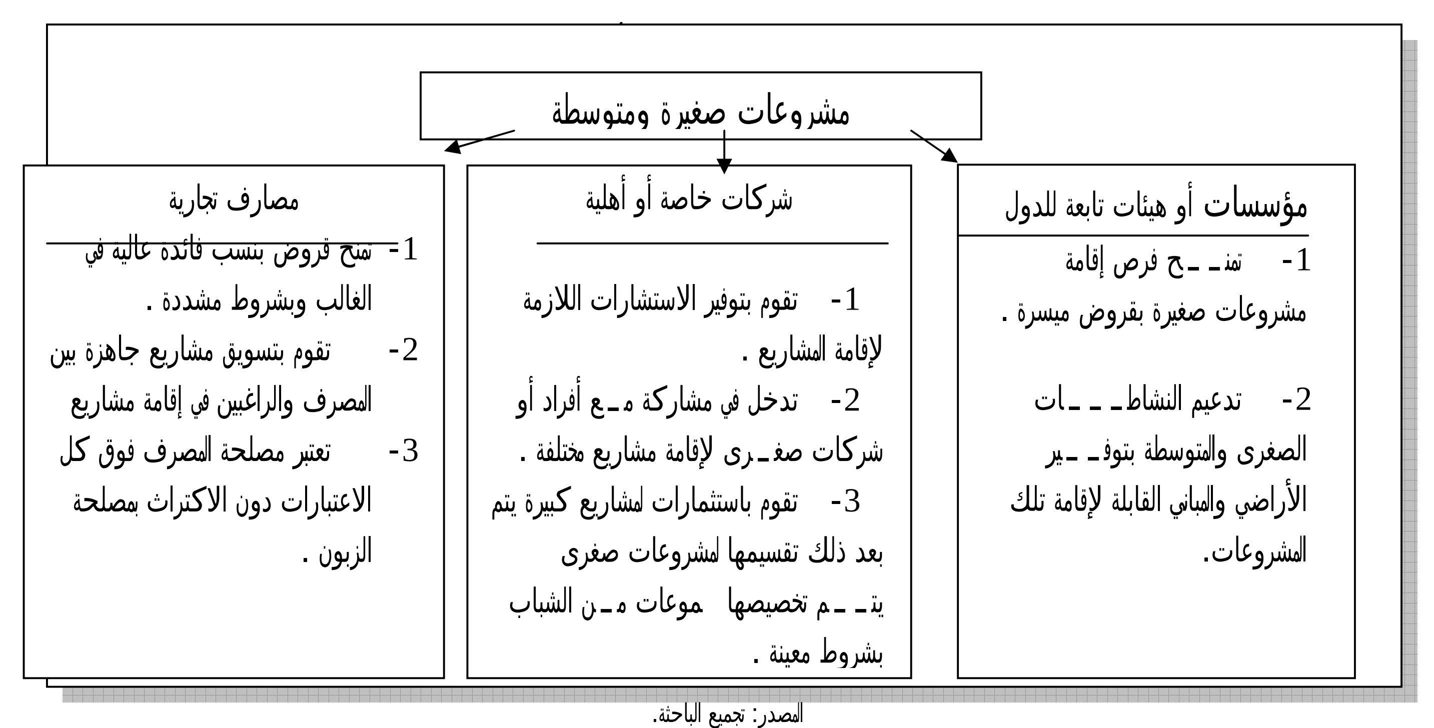
1-5-5 المعاناة من المشاكل التسويقية الضاغطة خاصة فيما يتعلق بمنافسة المنتج الأجنبي سواء بالداخل أو الخارج.

1-5-6 عدم وجود برامج لإرشاد الخرجين و الباحثين عن العمل إلى المشاريع ا دية و المطلوب الاستثمار فيها.

1-5-7 عدم الاهتمام بثقافة المناطق الريفية ودراسة المشروعات التي تتفق مع بيئتها وقدرات القاطنين بالريف.

6-1 تجارب الدول في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

1-6-1 بعض الطرق المعتمدة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدول العالم المختلفة



المصدر: تجميع الباحثة.

شكل رقم (2) : تجارب الدول مصنفة حسب طبيعة المنظمات أو الشركات الداعمة

1-6-2 مؤشرات عن تجارب الدول في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة
1-6-2-1 التجربة الآسيوية (8)

الهند

- يضم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الهند أكثر من 3 ملايين وحدة صناعية تشارك بنسبة 35% من حجم المنتجات الهندية ، يبلغ النمو السنوي لهذا القطاع 11.3% ،وتبلغ قوة التوظيف في قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة حوالي 17 مليون منتج ينتجون ما يعادل 107 مليار دولار سنوياً بنسبة 10% من إجمالي الناتج القومي الهندي .

الصين

- المشروعات الصغيرة والمتوسطة مسؤولة عن حوالي 60% من الناتج الصناعي الصيني ،يعمل بهذه المشروعات حوالي 75% من قوة العمل في المدن الكبرى،و هي إحدى الوسائل الناجحة في استيعاب المسرحين من القطاع العام المملوك للدولة .

كوريا

- يضم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كوريا حوالي 2.4 مليون وحدة ،99% من الشركات الصناعية في كوريا مشروعات صغيرة ومتوسطة ، وتساهم بحوالي 50% من إجمالي القيمة المضافة ، وهي تستوعب 69% من قوة العمل .

1-6-2-2 التجربة الأوروبية والأمريكية

جدول رقم (1)

المشروعات الصغيرة و المتوسطة و المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا و أمريكا

البلدان	نسبة التشغيل في المؤسسات الصغرى والمتوسطة (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
الولايات المتحدة	53.7	48
المانيا	65.7	34.9
بلجيكا	72	-
كندا	66	57.2
الدانمرك	77.8	65.7
أسبانيا	63.7	64.3
فنلندا	52.6	-
فرنسا	69	61.8
ايطاليا	49	40.5
اليابان	73.8	57
المملكة المتحدة	67.2	30.3

المصدر: د. رمضان السنوسي ، مرجع سبق ذكره ، ص62.

2- الإطار العملي
2-1-1 واقع المشروعات الصغيرة في ليبيا

مع الاتجاه الراهن الذي تعتمده ليبيا في تحسين وتطوير هيكلية اقتصادها والتشجيع على توسيع قاعدة الملكية ، أصبح من الضروري الاهتمام أكثر بتطوير و تشجيع إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة بل ودعم هذا التوجه بكل الأساليب الممكنة كونه المجال المعتمد عليه لتشغيل الأعداد المتزايدة من الشباب والتي يتطلب توفير فرص عمل لها و كذلك السبيل لتنمية المجتمع تنمية شاملة.

ظهرت العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة بليبيا يفتقر معظمها للقدرة على الابتكار والتجديد ، حيث اعتمدت معظمها على العشوائية في اختيار طبيعة النشاط دون التركيز على متطلبات وحاجيات السوق الحقيقية ، هذا ما أدى إلي ظهور العديد من المشاكل .

وتشير الدراسات **(9)** المتخصصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأن معظم منتجات هذه الصناعات تتشابه وتركز على منتجات استهلاكية مثل الأثاث ، وبعض المنتجات الغذائية ومستلزمات الديكور التي تستهدف جميعها السوق الاستهلاكي المحلي ، وجاءت دراسة السوق الليبي من قبل الباحث متوافقة مع ما أشارت له الدراسات ، حيث تبين أن أكثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة انتشارا هي :

1. صناعات غذائية .

2. صناعات مواد بناء وكهرباء وأشغال عامة .
3. صناعات أثاث ومواد م لية .
4. خدمات اتصالات وبريد .
5. قرطاسية ومواد مكتبية .
6. بعض الصناعات التقليدية (لا تكاد تذكر) .
7. خدمات طبية (عيادات ومصحات علاجية) .
8. خدمات النقل و المواصلات.
9. فنادق ومطاعم ومقاهي .
10. معامل خياطة ملابس والصناعات الصوفية .
11. صناعات الصيد البحري .

تبنت الجماهيرية العظمى المشروعات الصغـ ـيرة و المتوسطة منذ أكثر من عقدين تنفيذاً لتوجيهـ ـات **الأخ / القائد** بشأن برنامج الأسرة المنتجة والتشاركيات الجماعية الإنتاجية والخدمية وتولت القطاعات والأجهزة التنفيذية المختلفة وضع الخطط والبرامج لمساندة ودعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة وتم استحداث عدد من المصارف والصناديق المتخصصة لإقراض الراغبين بإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، خلال سنة 2000 ف .

في سنة 2001 ف خُصص بالميزانية العامة (**400**) مليون دينار ليبي لتنفيذ برنامج التحول للإنتاج استفاد منه حتى الآن (**22646**) مواطناً وبلغ عدد الأنشطة التي منحت لها قروض عدد (**6329**) نشاطاً إنتاجياً وعدد (**1419**) نشاطاً خدمياً .

كما خصص بميزانية التنمية لسنة 2002 ف مبلغ (**195**) مليون دينار للمصارف المتخصصة وصندوق التحول للإنتاج لإقراض المشروعات الداخلة باختصاصها ، بالإضافة إلى برنامج توسيع قاعدة الملكية بتمليك الشركات والوحدات الاقتصادية للعاملين ا بعد تقييمها فنياً ومالياً واقتصادياً والذي شرع في تنفيذه دف التقليل من الاعتماد على القطاع العام وتشجيع القطاع الأهلي (الخاص) على المساهمة بفاعلية أكثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

2-1-2 الصعوبات و المشاكل التي تبطئ نمو و نجاح المشروعات الصغيرة و المتوسطة بليبيا

بالرغم من الجهود الجبارة التي بذلت في السابق والتي تبذل حالياً والأموال الطائلة التي وظفت لإقراض الشباب لإقامة مـ ـشروعات إنتاجيـ ـة وخدمية تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أ ا تواجه الصعوبات التي يمكن تصنيفها إلي أربع محاور تم ترتيبها من قبل الباحثة وفقاً لدرجة أولوية ضرورة الاهتمام ا ومراعا ا أثناء معالجة هذه الصعوبات وهي :

المحور الأول : الصعوبات التمويلية

استعـ ـرض د. أحمد مهـ ـذب الشلحـ ـي (استشاري ـ الجهاز المركزي للبحوث والتصنيع) **(10)** تجربة قام ا مصرف التنمية بالجماهيرية للمساعدة في إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة ، ويمكن تلخيص هذه التجربة في الخطوات التالية :

1-2-1-2 **يقترح مصرف التنمية نشاطات محددة** يقوم بتمويلها من خلال قرض ميسر لتغطية تكاليف المعدات المستوردة من الخارج تصل للزبون بنسبة 70% من إجمالي التكاليف ويتم ترجيع قيمة القرض على مدى عشرين سنة امش فائدة معقولة على أن لا يشمل القرض تكاليف **الإنشاءات المدنية ولا أية مصاريف محلية خاصة بالمشروع** .

2-2-1-2 يقوم المستفيد بتقديم رهن لمصرف التنمية بما يوازي قيمة المشروع بالإضافة لاعتبار المعدات مرهونة للمصرف لحين تسديد كامل قيمة القرض .

تقدم للمصرف الآلاف من الراغبين في إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة ، تمت الموافقة على بعض منها ورفض بعضها.

من خلال دراسة التجربة السابقة يتبين أن نسبة مساهمة مصرف التنمية التي تصل إلي 70% كحد أعلى من قيمة المعدات **لابد أن يغطي المستفيد زيادة عليها 30% الباقية بالإضافة إلي تكاليف التجهيزات المحلية من مباني لاستيعاب معدات المشروع إلي غيرها من المصروفات المبدئية** ، مما سبق يمكن الحكم على أن المتقدم للاستفادة من خدمات هذا المصرف عليه **أن يوفر رأسمال جيد للبدء** في **مشروع صغير أو متوسط** ، بمعنى أن الخرجين والشباب العاطلين عن العمل لا يملكون رأسمال كافي لذلك وهذا يحكم عليهم مسبقاً بعدم استفاد م من مساعدة المصرف .

بالإضافة لما سبق فإن **نوعية الأنشطة** التي يدعمها مصرف التنمية ليست دائماً مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث انحصرت في معدات المخابز و الحلويات ومعدات الورش وبعض معدات الصيد والخياطة والمشاغل .

يقودنا ما سبق إلي التساؤل التالي :

كيف تم الاستفادة من هذه القروض ؟ وهل نجحت قروض مصرف التنمية في توفير مواطن عمل لشريحة واسعة من الشباب الباحثين عن عمل ؟ .

يؤسفنا القول بأن أغلب المعدات المستوردة قد قام أصحا ا ببيعها والتصرف فيها (قبل أن يتم تركيبها في أغلب الأحيان) لتنتهي في أيدي أصحاب رؤوس الأموال الذين قاموا بتوظيفها بأسلو م الخاص لتموت فكرة العديد من المشروعات في مهدها قبل الميلاد.

المحور الثاني : صعوبات تنظيمية

معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجماهيرية لا تملك هياكل تنظيمية واضحة ولا يوجد ا خطط وسياسات واضحة وأهداف محددة بدقة ، ومعظم هذه المشروعات تعتمد على الأسلوب المركزي في إدار ا ، كذلك تفتقر للخبرة في بناء سياسة واضحة لتسويق منتجا ا ، وذلك لضعف إدراكهم وتتبعهم للتشريعات النافذة بالخصوص .

المحور الثالث : صعوبات وظائف إدارة هذه المشاريع

تتمثل هذه الصعوبات في العمليات اليومية التي يقوم ا المشروع من إنتاج أو خدمة وعملية تسويق المنتج أو الخدمة وكذلك مراقبة النتائج المتعلقة ذه العمليات بالإضافة إلي مراقبة التشريعات القانونية المعمول ا في البيئة الليبية والتي تتصف بعدم الاستقرار النسبي فيما يخص هذا ا ال.

المحور الرابع : صعوبات تتعلق بالتنافسية

يواجه أصحاب هذه المشاريع مشكلة ارتفاع تكاليف الإنتاج وهذا ما يحد من قدر م التنافسية الداخلية مع المشروعات كبيرة الحجم ، كذلك ارتباط قوانين تُحفز الاستثمار بالمشروعات الكبيرة يحد من القدرة التنافسية الداخلية والخارجية لمثل هذه المشاريع ، أيضاً افتقار هذه المشاريع للمهارة في المورد البشري ونقص التقنية يجعلها في مستوى ضعيف من حيث المنافسة للمشاريع الكبرى في البيئة المحلية .

بالإضافـــة لما سبـــق يوجـــد مجموعة أسبـــاب أخرى داعمـــة أدت لعـــدم نمـــو و تطور هذه المشروعات وهي (11):

- قصور المتابعة المستمرة والتقييم الموضوعي لها من قبل الجهات المشرفة المانحة للترخيص بإقامة النشاط أو من قبل جهات التمويل ، حيث اقتصر دور الأولى على منح الترخيص وتجديده وتحصيل الرسوم واقتصر دور الثانية على منح القرض وتحصيل أقساطه .
- غياب النصح والإرشاد لتوجيه المبادرات الفردية والجماعية للاستثمار في المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية ، وعدم وجود أجهزة متخصصة ذات كفاءة تتولى إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لضمان عدم إغراق السوق بالمنتجات المتشا ة ولتقديم المساعدة في التسويق ورصد احتياجات المستهلكين .
- عدم وجود برامج لتدريب المستثمرين الجدد وتأهيلهم ورفع مهار م لإدارة أنشطتهم بكفاءة وتحسينها وتطويرها بشكل مستمر .
- عدم وجود جهة راعية ومشرفة على هذه الأنشطة تقوم بتوفير وتحليل البيانات والمعلومات والدراسات التي تجمعها عن المشروعات القائمة والمواد المستحدثة وإنتاجها وفرص الاستثمار المتاحة والاستفادة من نتائجها في معالجة المشاكل والصعوبات التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- عدم تقديم التشجيع الكافي لها كالإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية وتخفيض الفوائد على القروض والتسهيلات المصرفية وحمايتها من المنافسة الأجنبية .
- عدم توفر مناطق مخططة لإقامة المشرعات الصغيرة والمتوسطة عليها في أغلب مدن الجماهيرية .
- عدم مساعد ا في تصريف إنتاجها بالسوق المحلي والتصدير إلى الخارج ، وصعوبة إجراءات استيراد المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج .
- عدم توفر ورش لصيانة وإصلاح الآلات ومعدات المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- عدم إقامة معارض دائمة للتعريف بمنتجا ا .
- تعدد الجهات المطلوب موافقتها على إقامة النشاط والحصول على القروض ، وعدم وجود دليل يستفيد منه المبادرون للإجراءات التي تتبع لتمويل مشروعا م والجهات المسؤولة عن استلام الطلبات والبيانات المطلوبة عن مصادر التمويل .
- صعوبة حصولها على القروض والتمويل اللازم بشروط ملائمة لعدم كفاية الضمانات التي تستطيع تقديمها .

2-3 اقتراح مجموعة من السياسات التدريبية التي قد تسهم في دعم الشباب

يلعب التدريب دوراً مهماً في دعم و مساندة الشباب، حيث يشجعهم على الاعتماد على أنفسهم وبنـــاء الثقـــة في أدائهم و إذكاء روح المبادرة للخوض في مجالات المشروعات الصغيرة و المتوسطة بناءً على ما اكتسبوه من مهارات و قدرات . تأتي أهمية التدريب على مثل هذه المشروعات ليس فقط لاعتبارات إعانة الفرد على الحصول على عمل و لكن تمتد أيضاً لاعتبارات زيادة القدرة الإنتاجية وضمان استدامة المشروع الصغير لما لهُ من أثر دائم وغير منقطع على المناطق التي أُنشأ ا المشروع.

ومن خلال ما سبق يمكن اقتراح مجموعة من السياسات التدريبية للشباب الليـــبي والتي تمكنهم من إدارة مشروعات صغيرة في محيطهم الاجتماعي، وهذه البرامج هي:

2-3-1 التدريب على الأساليب التي تمكنهم من تسويق منتجا م في إطار التشريعـــات و القوانين

التجارية المعمول ا في ليبيا.
2-3-2 الاهتمام بتطوير المهارات المكتسبة للشباب وصقلها و قولبتها في إطار الأعمال التي تدر دخلاً عليهم وإشعارهم بقيمة المهارة التي يمتلكو ا و مدى أهميتها لهم كمورد رزق و أهميتها كأداة تدعم حركة التنمية في مجتمعهم.
3-3-2 تنظيم الندوات و المحاضرات وورش العمل كأسلوب من أساليب التدريب وذلك للتوعية بأهمية العمل في إحداث التنمية المستدامة للمجتمع.

4-2 تحفيز القطاع الخاص (الأهلي) في ليبيا لإنشاء مشاريع صغيرة و متوسطة

فيما يلي مجموعة من النقاط الأساسية التي تجعل من إنشاء مشروعات صغيرة و متوسطة فرصة جيدة للقطاع الخاص :

- لاستحداث مشروعات صغيرة لا يتطلب الأمر رأس مال كبير ، حيث تمثل تكلفة فرص العمل قيمة صغيرة جداً .
- أغلب من يعمل بمثل هذا النوع من المشروعات هم من أبناء ا تمع المحلي ونادراً ما يكون هناك تواجد للعمالة غير المحلية في مثل هذه المشروعات ، وهذا ما يسهم في توفير النقد الأجنبي.
- إن الاحتياجات من البنية الأساسية لمثل هذا النوع من الصناعات متواضع للغاية بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة.
- إن الاحتياجات من عناصر الإنتاج (الآلات ، المواد الخام ، العنصر البشري) مقبول .
- الاعتماد بشكل أساسي على الخامات المحلية .
- معظمها يعتمد على صناعة سلعة نصف مصنعة أو استخدام مواد ومخلفات موجودة بالبيئة لإعادة تصنيعها .
- لا تحتاج إلى برامج تدريبية عالية المستوى للرفع من مستوى مهارات معينة ضمن مؤسسات رسمية وذلك لاكتساب العاملين المهارة أساساً.
- عائد العمل يمثل النسبة الكبرى من عوائد عناصر الإنتاج .
- يتميز أنشاء مثل هذه المشروعات بمستوى عالي من المرونة وإمكانية التغير السريع للاستجابة للطب المتجدد والسريع عليها في السوق.
- تتميز بالمرونة العالية في التوظيف والاستغناء عن العمـ ـالة وتسمـ ـح بالاستفـ ـادة من مصادر متنوعة للعمالة (طلبة ، نساء " ربات بيوت ")قبل وأثناء وبعد سن العمل القانونية وهذا ما يسهم في توظيف الطاقات العاطلة، وأيضاً الاستفادة من كافة الوفورات المتاحة في الوقت (إطالة يوم العمـ ـل ، تجاوز الساعات الرسمية للعمل اليومي ، الاستفادة من أيام العطل ، وقت الفراغ ، وسنوات ما بعد المعاش الضماني ...... الخ).
- المرونة العالية في أماكن العمل (الم ل ، متجر ، ورشة صغيرة ...... الخ).
- ارتباط هذه المشروعات وبالأخص الحرفية منها بأسواق محلية (أو إقليمية أو قومية) لإشباع حاجات ضرورية للمستهلك .

5-2 الآلية المقترحة لمساعدة دعم هذه المشروعات بما يتماشى مع البيئة المحلية(مراعاة التنافسية الداخلية و الخارجية) (الطمـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـوح)

من أهم أسباب النجاح التي يمكن إذا أُحسن التخطيط لها و وضع السياسات اللازمة لرعايتها ، أن تسهم في أن يحقق هذا البرنامج أهداف ـه ويكون عنصراً مهما في تشكيل البنية التحتية الاهتمام بالإبعاد التالية (**12**):-

- التشريعات .
- الإدارة والقدرات المؤسسية .
- الخدمات المساندة .

1-5-2 التشريعات : تعد القوانين والأنظمة المنظمة للمشروعات الصغيرة المظلة التشريعية المناسبة التي يساعد وجودها كماً ونوع ـاً في دعم هذه المشروعات ، كما تعتبر هذه القوانين والأنظمة من العناصر المهمة في البنية التحتية للسياسات اللازمة لإنشاء وتطوير وتحسين أداء المشروع ـات الصغيرة ومن هذه الأمور التي تعالجها التشريعات في شأن الإقراض لفئة الشباب ما يلي :-

- تسهيل إجراءات الترخيص والتسجيل ، كثيراً ما تؤدي تعقيدات هذه الإجراءات إلى عرقلة المقـ ـبلين علـ ـى القـ ـروض الـ ـشبابية والمشروعات الصغيرة وإحجامهم عن الانخراط في مثل هذه البرامج لكثرة متطلبات إجراءات التسجيل والترخيص وبعثر ـا بـ ـين الإدارات المختلفة ، ما يرافق ذلك من بيروقراطية .
- تشجيع الشباب القائمين على المشروعات الصغيرة على تأسيس الجمعيات وتوفير الإطار القانوني لها .
- تشجيع المظلة التشريعية المناسبة لمؤسسات الإقراض والتمويل ومؤسسات ضمان القروض بشروط ميسرة للشباب المقبلين على هذه البرامج .

- وضع بعض المحفزات الموجهة للبنوك لإقراض المشروعات الصغيرة عن طريق دعم سعر الفائدة بين القروض المقدمة للمستثمرين وقدره 14أو 16% والسعر المقدم للمشروعات الصغيرة وقدره 7% .
- العمل على خفض نسبة الفائدة الحالية كمحفز إضافي لبعض المشروعات الصغيرة المراد تنميتها.
- مشاركة ممثلين عن جمعيات رواد الشباب للمشروعات الصغيرة باللجان الفنية المختلفة ذات العلاقة المباشرة بالإقراض الشبابي .
- تنظيم شؤون العاملين في المؤسسات الصغيرة وتوفير الغطاء التشريعي اللازم لهم بما يضمن المحافظة على حقوقهم من حيث إخضاعهم لنظام الضمان الاجتماعي ونظام الخدمات الصحية .

عند اعتماد هذه التشريعات سيسهم ذلك في :
- تحديث المعدات وتحسين التكنولوجيا المستخدمة .
- منع التنافس الزائد عن الحد .
- وضع أسس مناسبة للتعاقد من الباطن .
- ضمان الفرص العادلة لأنشطة الأعمال .

2-5-2 الإدارة والقدرات المؤسسية :- يعد النقص ، بل الافتقار في أغلب الأحيان إلى القدرات الإدارية والتنظيمية والتسويقية من التحديات الرئيسية التي تواجه المقبلين على برامج تأسيس المشروعات الصغيرة و المتوسطة (كما سبق الإشارة) بسبب طبيعة هذه البرامج والمنشآت ، والتي تعتمد إلى حد كبير على المبادرة الفردية ، ولتفادي مثل هذه الانعكاسات على هذه البرامج يجب اعتماد سياسات مناسبة تشمل :
- توفير البرامج التدريبية المصممة للمبادرين من الشباب والموجهة بغرض إكسابهم المهارات اللازمة في إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة من مالية وإدارية وتسويقية(سبق الإشارة لذلك).
- توفير الخدمات الاستشارية وخدمات الخبراء التي تدعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة بشروط ميسرة في مجالات الإدارة والتمويل والتخطيط والتسويق والمحاسبة والأمور القانونية .
- مساعدة الرواد من الشباب المقبلين على برامج الإقراض على إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع ، وكذلك إعداد الدراسات التقييمية ، ويشمل ذلك المشروعات الصغيرة و المتوسطة الجديدة أو توسيع وتطوير المشاريع القائمة .

عند اعتماد هذه البرامج سيسهم ذلك في :
- ترشيد وتطوير الإدارة .
- التحديث الهيكلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

2-5-2 الخدمات المساندة : يشكل توافر مجموعة من الخدمات المساندة التي تتولى مسؤوليتها القطاعات العامة والأهلية والجمعيات عاملاً مهما في إنجاح برامج المشروعات الصغيرة و المتوسطة حيث أن مثل هذه الخدمات تعمل على تسهيل تأسيس المشروعات الشبابية وضمان استمراريتها ونموها ، ومن هذه الخدمات ما يلي :-
- السياسات والتشريعات التي تعمل على تنظيم أعمال المنشآت الصغيرة وتوفير البيئة القانونية اللازمة لنموها وتطويرها كما ورد ذكره.
- خدمات الدراسات والبحوث والمؤتمرات والندوات التي تتناول الإقراض الشبابي والمشروعات الصغيرة و المتوسطة والتي تسلط الضوء على خصائصها والتحديات التي تواجهها وسبل تطويرها.
- المعلومات والبيانات والإحصاءات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية خاصة قضايا العرض والطلب والخصائص الاقتصادية للسوق المحلي والأسواق العالمية ، وخصائص التصدير والاستيراد وغير ذلك من المعلومات التي تساعد الشباب على التخطيط السليم والإدارة المنظمة لمنشآتهم .
- تقديم الاستشارات والخبرات بهدف التطوير ووضع الحلول للمشاكل والصعوبات المتعلقة بالعمليات الإنتاجية أو التقنيات أو الموارد البشرية وغير ذلك من خدمات الدعم الفني والإداري والتنظيمي .
- الاتفاقيات الثنائية والجماعية مع الدول والتجمعات الاقتصادية بهدف دعم المنشآت الوطنية في أمور التصدير والاستيراد والتبادل التجاري .
- المواصفات والمعايير التي تساهم في ضمان الجودة و النوعية ، وترفع من درجة التنافسية لدى المنشآت في الأسواق المحلية والدولية.
- الخدمات الترويجية والمعارض والإعلام التي يتم تقديمها لأغراض التسويق لمنتجات الشباب من السلع والخدمات محلياً وخارجياً .
- تشجيع المؤسسات الأهلية العاملة في دعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة على التمويل المباشر لهذه المشرعات .

- وضع سياسة تنمية وتنويع حزم التسهيلات الائتمانية لتستوعب وتلائم الاحتياجات المختلفة للمشروعات الصغيرة : الحالية والمستقبلية .
- تصميم وتنفيذ آليات خاصة بتأمين وضمان مخاطر الائتمان في المشروعات الصغيرة و المتوسطة.
- استخدام آليات جديدة أثبتت نجاحها عالمياً في زيادة نسب نجاح المشروعات الصغيرة و المتوسطة فيها مثل حاضنات الأعمال والمجمعات الصناعية .

من خلال صياغة السياسات المحددة وبالمشاركة الفعالة من قبل المجتمع والتنسيق مع الأطراف المعنية ، مع عدم إغفال وضع ترتيب واضح للأولويات – يجب الحفاظ على ترابط هذه السياسات مع السياسة العامة للدولة مما يعظم إمكانية التنسيق بين أجهزة الدولة المختلفة من أجل تنفيذ السياسة المقترحة وزيادة فرص نجاحها .

1-6-2 صياغة السياسة : تفرض التحديات التي تواجهها المشروعات الصغيرة و المتوسطة ضرورة اشتراك مختلف الأطراف من جهات حكومية ومنظمات غير حكومية وجهات مانحة وبنوك وممثلين من القطاع الخاص وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في صياغة وتنفيذ السياسات الهادفة لتنمية هذا القطاع ، ونظراً لتعدد الجهات والجماعات المعنية من اجل نجاح السياسة العامة الواجب صياغتها ، ينبغي التأكد من تحقق عاملين هامين :

- إتاحة اكبر قدر من المشاركة للمؤسسات والجهات المعنية بالأمر الذى سيؤدى إلى التبعية لتعظيم فرص نجاح هذه السياسة .
- أن يتم تجسيد هذا التعاون والمشاركة في آليات وأطر مؤسسية واضحة وفعالة .

2-6-2 ترتيب الأولويات :إن تعدد وتعقد المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة و المتوسطة وجهود تنميتها يستدعى أن يكون هناك ترتيب لسبل معالجتها ويستحسن أن يتم ترتيب هذه الأولويات طبقا لمعيارين هامين :-

- **درجة أهمية الخطوة المتبعة** : إن الصعوبات المتعلقة بالتمويل والخدمات المالية المختلفة تعتبر احد أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- **سهولة التنفيذ:** إن نجاح الخطوات الأولى في التنفيذ أمر ضروري لإعطاء السياسة العامة دفعة ايجابية ، وللتعبئة تأييد المجتمع لخط السياسة ، ولتصويب التداخلات لذا فإن تحديد الحالات الأولى للتدخل يجب أن يأخذ في الاعتبار دعم التعاون بين المؤسسات القائمة لضمان سرعة وسهولة تنفيذ الخطوط المتفق عليها .

7-2 المجهودات الوطنية لإنجاح مثل هذه المشروعات في إطار تحقيق نهضة اقتصادية و اجتماعية شاملة بالجماهيرية (التخطيط للطموح).

أولت أمانة اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة و التدريب و التشغيل اهتمامها بتحسين أوضاع الشباب و معالجة المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية و تحقيق أهداف الإقراض ، لذلك قامت الأمانة بعقد اجتماعات مكثفة مع مدراء المصارف المتخصصة و صندوق التحول للإنتاج، وتركزت هذه اللقاءات حول الأسباب الكامنة وراء عدم تحقيق تلك الجهات للأغراض المستهدفة من القروض التي منحتها لدعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة**(13)**.

كانت أهم النتائج التي خلصت لها هذه الاجتماعات أن يصاغ برنامج و خطة عمل في كل مؤسسة (المؤسسات التي تم الاجتماع معهم) وفقاً لما يلي:

- تحديد المناشط و المجالات التي يختص بها كل مصرف.
- تحديد العدد المستهدف من الباحثين عن العمل لتوفير فرص عمل لهم.
- تحديد السقوف التمويلية للمشروعات حسب عدد فرص العمل في كل مشروع وطبيعة المشروع ذاته.
- توفير الأراضي لإقامة المشروعات و تحديد أوضاع الباحثين عن العمل و استحقاقهم ذلك.

وفى هذا الصدد تم الاتفاق على أنه لإنجاح برنامج التوسع في الإقراض ، سواء الإقراض الإنتاجي أم الخدمي للقطاع الأهلي يجب أن يتم تحقيق أهداف و برامج منفصلة لكل مؤسسة تبعاً للأتي:

- برنامج تشغيل بعض الباحثين عن العمل ، وله الأولوية بالنسبة لمصرف التنمية و صندوق التحول للإنتاج و المصرف الزراعي و الريفي.
- برنامج لتطوير و زيادة دخل الأسر محدودة الدخل ، وتشترك فيه جميع المصارف وخاصة المصرف الريفي، حيث يقع هذا الموضوع ضمن أولوياته الأساسية و الرئيسة.
- برنامج توسيع و تطوير المؤسسات الأهلية و العامة القائمة لغرض تحسين الإنتاج أو الخدمة أو زيادة فرص العمل وزيادة أنواع الخدمة أو كميات الإنتاج، وهذه تشترك فيها المصارف و الجهات التمويلية المذكورة عدا المصرف الريفي وصندوق التحول للإنتاج.

ولتنفيذ هذه المستهدفات ينبغي تخصيص مساحات في كل شعبية (بلدية) لإنشاء المشروعات عليها وتوفير البنية التحتية اللازمة لها، حيث أن أكثر من 70% من المستهدفين لهذا البرنامج لا تتوفر لديهم المواقع اللازمة لمشاريعهم . وقد برز من هذه الاجتماعات مجموعة من النتائج الإيجابية ينبغي للجهات المختصة التكاتف لتحقيقها. وتم تحديد الفئات المستهدفة بالإقراض وهي:

- الخريجون الجدد و الباحثون عن العمل.
- الراغبون في التحول من الوظائف الإدارية في الجهاز الإداري إلى الإنتاج.
- القاطنين بالأرياف و بالأخص النساء.

إن تحقيق المستهدفات العامة لهذا البرنامج سيؤدي إلى نهضة اقتصادية و اجتماعية كبيرة ترفع من مستوى معيشة المواطن الليبي من جانب و تساعد في تنمية الاقتصاد الوطني من جانب آخر.

من هنا يأتي قرار اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة و التدريب و التشغيل رقم (50) لسنة 2005 ف ، بشأن **تحديد الأنشطة الاقتصادية** التي يتم الإقراض لمزاولتها، وقد نص القرار المذكور على تحديد الأنشطة الاقتصادية(**إنتاجية – خدمية – حرفية**) وبما يتلاءم مع **رغبة المقترضين** و **الجدوى الاقتصادية** كمناشط يجوز الإقراض لها من المبالغ المحددة بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (20) لسنة 2005 ف.

وأوضح القرار بأن اللجان الشعبية للشعبيات (رؤساء مجالس البلديات) يمكنها الإشراف على اقتراح مناشط اقتصادية أخرى جديدة في أي من المجالات الثلاثة المذكورة بالقرار، وذلك فيما تتميز به الشعبية(البلدية) المعنية، وعلى الروابط الشبابية توجيه المشتركين فيها و المكونين للأجسام الاقتصادية الجديدة للتركيز عليها عند طلب الإقراض و بما **يحقق الجدوى الاقتصادية و فرص التشغيل المبتغاة من ورائها**.

<u>فيما يلي بيان بالأنشطة الاقتصادية التي وردت بالقرار المذكور</u>(14)

أولاً : الأنشطة الإنتاجية

ت بأنواعها.

6. فرز و تصنيف و معالجة و حفظ زيتون المائدة و المخللات.

7. فرز و تغليف و تعبئة الخضروات و الفواكه.

8. صناعة العصائر.

9. صناعة و تركيب الصوبات الزراعية و ملحقا ا.

ي.

11. إعادة فرز و تدوير تصنيع السماد العضوي من القمامة.

ماد الطبيعي.

13. صناعة إكثار و تسمين الدواجن(دجاج-رومي- أرنب- سمان).

، و تعبئته.

الحضانات.

لحوم.

ن (دقيق و سميد).

يد.

اك.

.

سنان.

28. صناعة المستلزمات الطبية البلاستيكية التي تُستخدم لمرة واحدة.

و المراتب الطبية.

وات المعاقين.

و التدريبية.

ريبية.

33. صناعة أقلام الرصاص و أقلام الحبر الجاف لمختلف الاستخدامات.

و المعاجين.
ها.
و لوازمها. نلعة.
و صناديق القمامة.

الغاطسة. الغاطسة.
مياه. وت.
ورش.
ة و تصفية المياه. ية.

59. وحدات إنتاج الألواح الإلكترونية بمختلف أنواعها.
60. وحدات إنتاج التحكم الإلكتروني.
61. وحدات تجميع الساعات و أجهزة الإذاعتين و معدات التحكم و الإنذار.
62. إنتاج وصيانة و إصلاح امتصاص الصدمات الهوائية و الزيتية.

مختلف أنواعها. و الآليات.
. طاريات السيارات.
ارات.
70. وحدات إنارة السيارات بمختلف أنواعها(بلاستيكية و زجاجية).

ت التبريد.
ب المعادن.
76. صناعة السكاكين و الملاعق و الشوك و أدوات الطبخ المعدنية.
صحية.
78. صناعة اللدائن و المواد الم لية و الكهربائية البلاستيكية.
79. وحدات تجميع المخلفات البلاستيكية و المعدنية و إعادة معالجتها.
البلاستيك.
ب البلاستيك.
82. صناعة سيور نقل الحركة و موانع التسرب المطاطية.
لويات. الزجاج.
صياغتها.

ليدية. قليدية.
غربي و عجمي).
ق المطابخ. ات العربية.
رفف المعدنية. خشبي.
لح.

ثانياً : الأنشطة الخدمية

1. القرى السياحية.
2. الفنادق.
3. المطاعم و المقاهي.
4. مكاتب السياحة و الإرشاد السياحي.
5. رياض الأطفال.
6. مؤسسات التعليم الأساسي.
7. مؤسسات التعليم المتوسط
8. مؤسسات التعليم العالي.

9. مؤسسات التدريب المتوسط.
10. مؤسسات التدريب العالي.
11. مؤسسات تعليم اللغات الأجنبية.
12. مؤسسات تعليم اللغة العربية.
13. مراكز التدريب على الحاسوب.
14. مكاتب شبكات الاتصالات و المعلومات.
15. العيادات الطبية العامة و التخصصية.
16. مراكز التحاليل الطبية.
17. مراكز العلاج الطبيعي.
18. دور رعاية المسنين و خدما م.
19. صناعة البضائع و الأثاث و النقل الداخلي.
20. التوكيلات الملاحية.
21. مكاتب المحاسبة و مراجعي الحسابات.
22. شركات الخدمات الإدارية.
23. شركات الخدمات المالية.
24. صيانة و تنظيف واجهات المباني المرتفعة(العامة و الخاصة).
25. النظافة العامة.
26. غسيل الملابس و السجاد.
27. مناشط حماية البيئة (سيارات المياه و الصرف الصحي – سيارات النظافة – سيارات القمامة).
28. شركات نقل الركاب و شحن البضائع.
29. توريد و تشغيل المعدات والآليات الثقيلة.
30. خدمات الآلات الزراعية الثقيلة و الخفيفة.
31. توريدات معدات الورش.
32. مناشط البناء و التشييد (الخرسانة – خدمات النجارة المسلحة – اللياسة – الطلاء).
33. شق و صيانة و رصف الطرق.
34. ورش خدمات حفر آبار المياه.
35. الخدمات الأمنية بمختلف أنواعها.
36. خدمات الطعام و الشراب و الضيافة.
37. وحدات التخزين المبردة.
38. تصدير و استيراد المواد الغذائية.

ثالثاً : الأنشطة الحرفية

1. ورش تشكيل الألمنيوم.
2. ورش النجارة.
3. ورش الديكور الم لي و المكتبي.
4. ورش تصنيع و صيانة الأثاث المدرسي.
5. ورش إصلاح الأثاث.
6. ورش الميكانيكا العامة.
7. ورش صيانة السيارات.
8. ورش صيانة الآليات و المعدات.
9. ورش صيانة الأجهزة الكهربائية و الم لية.
10. ورش صيانة الأجهزة الإلكترونية.
11. ورش صيانة الأجهزة و المعدات الطبية.
12. ورش صيانة التبريد و التكييف (منازل- مكاتب-سيارات).
13. ورش صيانة المصاعد الكهربائية.
14. ورش تركيب الشبكات الكهربائية.
15. ورش تصليح و لف المحركات و المحولات.
16. ورش تصليح الآلات الموسيقية.
17. ورش خدمات الحدائق و تطويرها وتقليم الأشجار.
18. ورش صيانة قوارب الصيد و ال هة.
19. ورش إعادة تعبئة أجهزة الإطفاء و الغازات الأخرى
20. وحدات تجهيز و صيانة النظارات الطبية.
21. تشكيل و صياغة الذهب و المعادن الثمينة.
22. تركيب و تصليح شبكات المياه و الصرف الصحي.
23. مقاولات مد أنابيب المياه و الصرف الصحي داخل المدن.
24. خدمات تركيب ومد شبكات أنابيب الغاز.

المراجع

أولاً: الكتب
1- كاسر نصر المنصور ، د. شوقي ناجي جواد ، **إدارة المشروعات الصغيرة** ، الطبعة الأولى ، عمان، دار الحامد 2006.
ثانياً: الدوريات و المنشورات
1. أبـ ـو بكر عبدين بدوي ، المنشآت **الصغيرة وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني** ، سلسلة موارد منظمة العمل العربية ، السنة الأولى ، العدد الثاني 2005.

2. أحمد مهذب الشلحي ، **دور المشروعات الصغيرة و المتوسطة في استيعاب مخرجات التعليم** ، ورقة بحثية مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، طرابلس ، ليبيا 25-2005/7/27.
3. حسين الجمال ، **تنميــة المشروعات الصغيرة والمتوسطة – المناخ والمعوقات** ، ورقة بحثية مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، طرابلس ، ليبيا 25-2005/7/27.
4. رمضان السنوسي ، الإقراض **الشبابي للمشروعات الصغرى : البديل الملائم لمواجهة تحديات التنمية والتشغيل** ، مجلة القوى العاملة ، السنة الأولى ، العدد الأول ، مارس 2005 ، طرابلس-ليبيا.
5. صالح يوسف درديرة ، **دور اتحاد عام غرف التجارة والصناعة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**،ورقة بحثه مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، طرابلس-ليبيا ، 25-2005/7/27.
6. **من أجل تحقيق نهضة اقتصادية و اجتماعية**،مجلة القوى العاملة السنــة الأولى ، العدد الأول ، مارس 2005 ف، طرابلس-ليبيا ، ص53.
7. قرار اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة و التدريب و التشغيل **رقم (50)** لسنة **2005** إفرنجي.

الهوامش:

(1) د. كاسر نصر المنصور ، د. شوقي ناجي جواد ، **إدارة المشروعات الصغيرة** ، الطبعة الأولى (عمان: دار الحامد 2006).

(2) د. صالح يوسف درديرة ، **دور اتحاد عام غرف التجارة والصناعة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة** ، ورقة بحثيه مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، طرابلس-ليبيا ، 25-2005/7/27 ، ص1 .

(3) د.حسين الجمال ، **تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة – المناخ والمعوقات** ، ورقة بحثية مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة طرابلس ، ليبيا 25-2005/7/27،ص2.

(4) د.أحمد مهذب الشلحي ، **دور المشروعات الصغيرة و المتوسطة في استيعاب مخرجات التعليم** ، ورقة بحثية مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، طرابلس ، ليبيا 25-2005/7/27،ص1.

(5) د. صالح يوسف درديرة ، مرجع سبق ذكره، ص2 .

(6) د. صالح يوسف درديرة ، المرجع السابق ، ص2 .

(7) د.حسين الجمال ، مرجع سبق ذكره، ص.ص 6-8.

(8) د. رمضان السنوسي **، الإقراض الشبابي للمشروعات الصغرى : البديل الملائم لمواجهة تحديات التنمية والتشغيل** ، مجلة القوى العاملة السنــة الأولى ، العدد الأول ، مارس 2005 ، طرابلس-ليبيا ، ص62 .

(9) د.م.أبــو بكر عبدين بدوي ، **المنشآت الصغيرة وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني** ، سلسلة موارد منظمة العمل العربية ، السنة الأولى ، العدد الثاني 2005 ، ص6.

(10) د. أحمد مهذب الشلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص3.

(11) **فرص عمل و زيادة في الإنتاجية** ، مجلة القوى العاملة ، السنــــة الأولى ، العدد الأول ، مارس 2005 ، طرابلس-ليبيا ، ص.ص28-29 .

(12) د. رمضان السنوسي ، مرجع سبق ذكره، ص.ص59-60 .

(13) **من أجل تحقيق نهضة اقتصادية و اجتماعية**،مجلة القوى العاملة السنــة الأولى ، العدد الأول ، مارس 2005 ف، طرابلس-ليبيا ، ص53.

(14) قرار اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة و التدريب و التشغيل **رقم (50)** لسنة **2005** إفرنجي.